مقارنة مقترحات أنظمة الحكم في وثائق التحالفات

18 فبراير 2026

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود	
		1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
الهيكل السياسي	: نظام حكم لامركزي قائم على الأقاليم، بثلاثة مستويات: (1) المستوى الاتحادي؛ (2) المستوى الإقليمي؛ (3) مستوى الحكم المحلي [المادة 51.(1)] ثمانية أقاليم: إقليم الخرطوم؛ الإقليم الشرقي؛ الإقليم الشمالي؛ إقليم دارفور؛ الإقليم الأوسط؛ إقليم كردفان؛ إقليم جنوب كردفان/جبال النوبة؛ إقليم الفونج الجديد [المادة 52.(1)]	نظام اتحادي ثلاثي المستويات مقترح: (1) المستوى الاتحادي؛ (2) المستوى الإقليمي؛ و(3) المستوى المحلي.	أنشأ الميثاق الدستوري لعام 2019 نظام حكم ثلاثي المستويات: (1) الاتحادي؛ (2) الإقليمي/الولائي؛ (3) المحلي] ويقترح تعديل عام 2025 (مسار السلام والاستقرار) نظام حكم اتحادي رباعي المستويات: (1) الاتحادي؛ (2) الإقليمي؛ (3) الولايات؛ (4) المحلي
أنظمة الانتخاب والاختيار	**<u>على المستوى الوطني</u>**	**<u>على المستوى الوطني</u>**	**<u>على المستوى الوطني:</u>**

[1] تم الاتفاق على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019 بين قوى الحرية والتغيير، الممثلة للمدنيين، والمجلس العسكري الانتقالي، الذي يضم القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. في وقت لاحق، أقر مجلس السيادة الانتقالي، الذي كان يتكون آنذاك من القوات المسلحة السودانية وبعض الجهات المدنية الموالية لها، تعديلات أحادية في عام 2025. وقد شملت هذه التعديلات حذف أي إشارة إلى قوى الحرية والتغيير وقوات الدعم السريع. (مقتطفات من أحكام الميثاق الدستوري لعام 2019 بين قوسين([]

[2] المجلس العسكري الانتقالي

[3] قوى الحرية والتغيير

© 2026. Conflict Dynamics International

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود	
		1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
	أعضاء المجلس الرئاسي [المادة 67]: يتكون المجلس من خمسة عشر عضوًا، حيث يشغل حكام الأقاليم الثمانية المذكورة أعلاه منصب نواب الرئيس في أقاليمهم مجلس الوزراء الانتقالي [المادة 71]: يتألف من رئيس الوزراء وستة عشر وزيرًا آخرين يتم اختيارهم من قبل القوى الموقعة على ميثاق تأسيس السودان من خلال التشاور <u>على المستوى دون الوطني:</u> حكام الأقاليم المعينون من قبل تحالف تأسيسي للسودان [المادة 52.(2)] <u>المجالس المحلية:</u>	أعضاء المجلس الرئاسي: مجلس سيادة انتقالي ثلاثي يتكون من الرئيس وعضوين آخرين[7] <u>مجلس وزراء انتقالي:</u> يرأسه رئيس الوزراء وعدد غير محدد من الوزراء، ولم يُنص على آلية للاختيار أو التعيين[8]. <u>على المستوى دون الوطني:</u> لا يوجد نص على آلية لاختيار أو تعيين الولاة. اقتُرح عقد فترتين انتقاليتين، مدة كل منهما خمس سنوات، تُختتم الفترة الأولى بانتخابات عامة[9]، حيث تتولى إدارة منتخبة الحكم خلال السنوات الخمس التالية لإنجاز المهام التأسيسية.	[ينص الدستور لعام 2019 على إنشاء مجلس سيادة مكون من 11 عضوًا، خمسة عسكريين وخمسة مدنيين، بالإضافة إلى عضو إضافي يُختار بالاشتراك بين المدنيين والعسكريين. يُمثل هذا المجلس تنوع السودان، بما في ذلك النساء[4]] أدت تعديلات فبراير 2025 إلى زيادة عدد أعضاء الجيش في مجلس السيادة إلى ستة، واستبدال المدنيين بممثلين عن الموقعين على اتفاقيات السلام (ثلاثة ممثلين)، وممثلتين عن النساء والمناطق. <u>مجلس الوزراء[5]::</u> [بموجب الدستور لعام 2019، يتألف مجلس الوزراء من رئيس وزراء وما لا يزيد عن عشرين وزيرًا. يُعيّن مجلس السيادة رئيس الوزراء، الذي بدوره يعيّن الوزراء (ويخضع التعيين لموافقة مجلس السيادة)]. أضافت تعديلات عام 2025 (مسار السلام والاستقرار) منصب نائب رئيس الوزراء ووزراء

[4] بموجب الميثاق الدستوري لعام 2019، يتولى رئيس الدولة رئاسة مجلس السيادة، حيث يُعتبر رمزًا للوحدة والسيادة. وتنص المادة 10 على أن دور رئيس الدولة كان يُفترض أن يكون شرفيًا في معظم جوانبه. ومع ذلك، فإن الواقع يختلف، حيث يتمتع رئيس مجلس السيادة بصلاحيات تنفيذية واسعة.

[5] يشير الميثاق الدستوري لعام 2019 إلى "مجلس الوزراء"، بينما تستخدم تعديلات عام 2025 مصطلح "مجلس الوزراء."

[7] لا يوجد نص يتعلق بإجراءات الانتخابات أو عملية الاختيار.

[8] يشير النص إلى أن توزيع الوظائف سيكون بناءً على عدد السكان في كل منطقة، بالإضافة إلى معايير أخرى مثل الكفاءة والتخصص.

[9] من المتوقع أن تنتهي الفترة الانتقالية الأولى بانتخابات عامة، لذا يجب أن تكون إحدى مسؤوليات الإدارة هي الاستعداد لهذه الانتخابات.

© 2026. Conflict Dynamics International

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود 1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
	تُنشأ بموجب القانون [المادة 54](2) ، ويشرف على تشكيلها الموقعون على ميثاق تأسيس. مرحلتان انتقاليتان [المادة 45]:تبدأ المرحلة الأولى عند دخول الدستور الانتقالي حيز التنفيذ[10] وتستمر حتى انتهاء الحرب رسميًا. تبدأ المرحلة الثانية بنهاية المرحلة الأولى وتستمر لمدة عشر سنوات. على المستوى الوطني:		الدولة، ورفعت عدد الوزراء إلى ستة وعشرين. كما نصّت على إطار عمل للتعيين يتم الاتفاق عليه خلال الحوار السوداني-السوداني. <u>المستوى الإقليمي:</u>] •ينص الدستور لعام 2019 على تعيين حكام الأقاليم/الولايات من قبل مجلس السيادة]. كما ينص على أن تشمل وظائف الحكم المحلي تعزيز المشاركة وتوفير قنوات للتعبير عن احتياجات المواطنين. •يحدد تعديل عام 2025 (مسار السلام والاستقرار) تفاصيل هيكل السلطة التنفيذية الإقليمية/المحلية: تتألف من الوالي والوزراء والمفوضين، ويُحدد القانون عدد أعضائها ووظائفهم. <u>على المستوى الولائي:</u> • لا يتضمن الميثاق الدستوري لعام 2019 أي أحكام بشأن حكومة على مستوى الولايات، بل يقتصر على الحكومة الاتحادية والإقليمية والمحلية.[• تتألف السلطة التنفيذية ، بموجب تعديل عام 2025 (مسار السلام والاستقرار)،

[10] لا يحتوي الدستور الانتقالي على أي بند يحدد موعد دخوله حيز التنفيذ أو بدء العمل به.

© 2026. Conflict Dynamics International

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود 1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
			من الوالي والمديرين العامين للوزارات. <u>على المستوى المحلي:</u> (لا يتضمن الميثاق الدستوري لعام 2019 أي أحكام بشأن تكوين الحكومة المحلية) ينص تعديل عام 2025 على أنه "سيتم سن قانون لتحديد صلاحياتها (الحكومة المحلية)." (حدد الميثاق الدستوري لعام 2019 فترة انتقالية مدتها 39 شهرًا، تبدأ في 4 أغسطس 2019) تنص تعديلات فبراير 2025 على فترة انتقالية مدتها 39 شهرًا، يبدأ سريان التعديلات في تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية[6].
السلطة التنفيذية	<u>على المستوى الوطني:</u> يتكون المجلس الرئاسي من 15 عضوًا يتم اختيارهم من قبل تحالف السودان، وتُتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء. يتولى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الانتقالي (16 وزيرًا) مهامهم، حيث يتم تعيين الوزراء	<u>على المستوى الوطني:</u> يتألف التكوين، كما هو موضح أعلاه، من مجلس سيادي انتقالي يتكون من ثلاثة أعضاء. لا تتضمن الأحكام أي تفاصيل حول الصلاحيات وإجراءات صنع القرار.	<u>على المستوى الوطني:</u> يتكون مجلس السيادة (بموجب كل من الميثاق الدستوري لعام 2019 وتعديلات عام 2025) كما هو موضح أعلاه. تشمل السلطة التنفيذية رئيس الوزراء ونائبه والوزراء ووزراء الدولة. يُعيّن رئيس الوزراء من قبل مجلس السيادة، بينما يُعيّن مجلس الوزراء

[6] يمكن تقصير هذه الفترة البالغة 39 شهرًا في حال التوصل إلى إجماع وطني أو إجراء انتخابات.

© 2026. Conflict Dynamics International

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود	الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية
		1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
	لضمان مشاركة المرأة وفقًا للمادة 73.(1) <u>على المستوى دون الوطني:</u> يرأس الأقاليم حاكم كما هو منصوص عليه في المادة 52(2). يُحدد هيكل الحكومة الإقليمية بموجب الدساتير الإقليمية وفقًا للمادة 53.(1) <u>الحكومات المحلية:</u> تُنشأ الحكومات المحلية بموجب القانون وفقًا للمادة 54(2)، ولا توجد أحكام أخرى.	تتعلق الأحكام بمجلس الوزراء الانتقالي كما تم ذكره سابقًا، حيث تفتقر المقترحات إلى أحكام تتعلق بالصلاحيات وإجراءات اتخاذ القرار.. <u>على المستوى دون الوطني:</u> لا يوجد أي نص بشأن اختيار أو تعيين أو صلاحيات أو إجراءات اتخاذ القرار للحكومات دون الوطنية.	من قبل رئيس الوزراء ويُصدّق عليه مجلس السيادة. <u>على المستوى دون الوطني:</u> بموجب تعديلات عام 2025، يرأس الأقاليم والولايات والي يُعاونه وزراء ومفوضون (في الأقاليم) ومديرو وزارات (في الولايات). يُحدد القانون عدد أعضاء ومهام الوحدات دون الوطنية
السلطة التشريعية	<u>على المستوى الوطني:</u> مجلس تشريعي ثنائي: يتكون المجلس التشريعي التأسيسي من مجلس الأقاليم ومجلس النواب [المادة 6) (1) .يشمل مجلس الأقاليم 24 عضوًا، بينما يتألف مجلس النواب من 177 عضوًا، مع ضرورة أن تكون نسبة النساء فيه 40% على الأقل.	<u>على المستوى الوطني:</u> مقترحٌ لإنشاء هيئة تشريعية ثنائية تتكون من مجلس النواب ومجلس الأقاليم. لا توجد نصوص تحدد عدد الأعضاء في كلا المجلسين. يضمن مجلس الأقاليم تمثيلًا متساويًا لجميع الأقاليم، بينما يعكس مجلس النواب التوزيع السكاني عبر الأقاليم.	<u>على المستوى الوطني:</u> ينص الميثاق الدستوري لعام 2019 على إنشاء مجلس تشريعي يتألف من 300 عضو، مع تخصيص 40% من المقاعد للنساء. ويُستثنى من ذلك أعضاء حزب المؤتمر الوطني وحلفائه في النظام السابق لعام 2019. تلغي التعديلات التي أُدخلت عام 2025 الأحكام المتعلقة بالمجلس التشريعي، وتستبدله بسلطة

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود	
		1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
	<u>على المستوى الإقليمي:</u> يتم إنشاء مجلس تشريعي لكل إقليم [المادة 53](2)، ويجب أن يعكس هذا المجلس تنوع سكان الإقليم. <u>على المستوى المحلي:</u> يتم سن قانون لإنشاء مجالس محلية تضمن التمثيل القاعدي، وتشرف القوى الموقعة على ميثاق تأسيس السودان داخل المنطقة على تشكيلها [المادة 54](2) .ويحق للمستوى المحلي تنظيم جميع شؤونه المحلية ضمن الحدود التي يحددها القانون [المادة 54.](3)	<u>على المستوى الإقليمي:</u> لا توجد أحكام. <u>على المستوى المحلي:</u> لا توجد أحكام.	تشريعية انتقالية تتكون من مجلس السيادة ومجلس الوزراء[11]. المستوى الإقليمي: لا توجد نصوص تتعلق بالمجالس التشريعية دون الوطنية. المستوى الولائي: لا توجد نصوص تتعلق بالمجالس التشريعية على مستوى الولايات. المستوى المحلي: لا توجد نصوص تتعلق بالمجالس التشريعية على المستوى المحلي.
المشاركة العامة	:لا يوجد نص صريح في الدستور، ولكن توجد بنود في كل من الميثاق التأسيسي والدستور الانتقالي تُسهّل المشاركة. فيما يلي أمثلة على ذلك:	لا يوجد نص صريح في الدستور، ولكن وفقًا للمبادئ الأساسية: (1) يُعترف بالشعب كمصدر للسلطة والشرعية، و(2) يضمن نظام الحكم المدني الاتحادي	لا توجد أحكام صريحة في الميثاق الدستوري لعام 2019 أو تعديل عام 2025. 1. تُعتبر المشاركة السياسية والتمثيل العادل من الركائز الوطنية، ويُشدد هذا القسم على أهمية مشاركة النساء والشباب في

[11] بموجب اتفاقية جوبا للسلام، تم إسناد التشريع إلى مجلس السيادة ومجلس الوزراء، مما يؤدي إلى تآكل الفصل بين السلطات وضعف الرقابة على السلطة التنفيذية (مجلس السيادة ومجلس الوزراء). وقد اعترض حلفاء رئيسيون لمجلس السيادة الانتقالي، الذي تهيمن عليه القوات المسلحة السودانية، على هذه التعديلات. واقترحوا الإبقاء على المجلس التشريعي الانتقالي، بحيث تضم عضويته الموقعين على اتفاقية جوبا للسلام بنسبة 25%، والأحزاب السياسية بنسبة 40%، والجماعات المسلحة بنسبة 20%. كما تُوزع النسبة المتبقية، والبالغة 15%، بين منظمات المجتمع المدني، والمناطق، والزعماء الدينيين/ الإدارات المحلية، واللاجئين/ المهاجرين/ المغتربين، والحركات التي لم توقع على اتفاقية جوبا للسلام.

© 2026. Conflict Dynamics International

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	مقترحات صمود	
		1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. 2. دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
	الدستور الانتقالي: 1. السيادة للشعب (المادة 8). 2. الحق في المشاركة السياسية (المادة 33)، بما في ذلك تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها. 3. مشاركة المواطنين مبدأ يُوجه توزيع السلطة (المادة 2/55). اتخاذ تدابير تفضيلية لضمان تمثيل الشباب والنساء وذوي الإعاقة في الخدمة العامة (المادة 3/90).	اللامركزي مشاركة شعبية واسعة وعادلة.	العمليات السياسية والاجتماعية والتنموية. 2. يُعتبر توسيع فرص الشباب والنساء في إدارة شؤون الدولة مهمة محورية للفترة الانتقالية. 3. يُلزم الميثاق الدستوري لعام 2019 وكالات الدولة بإلغاء القوانين التي تُقيّد الحريات الأساسية أو تُرسخ التمييز، مما سيؤدي إلى توسيع فرص المشاركة. 4. يُقر الميثاق الدستوري لعام 2019 بالسيادة للشعب، مما يُوسّع فرص المشاركة. 5. سيكون الحوار السوداني السوداني، الذي سيضع الترتيبات الدستورية لإدارة الفترة الانتقالية، عملية تشاركية تُتيح للجميع فرصة المساهمة في الحكم والفكر السياسي للبلاد.
الترتيبات التقليدية والعرفية	لا يوجد نص صريح في هذا الشأن. ومع ذلك، يمكن تفسير العديد من المواد/البنود في كل من الميثاق التأسيسي والدستور الانتقالي على أنها تدعم الترتيبات العرفية. <u>الميثاق التأسيسي:</u> 1. التنوع كمصدر للإثراء الثقافي والاجتماعي ***T*** الدستور الانتقالي:	لا يوجد نص صريح في هذا الشأن. بموجب المبادئ التأسيسية، يُحظر التمييز على أساس الثقافة أو العرق أو اللغة أو الدين. يمكن توسيع نطاق هذا الحظر ليشمل حماية الممارسات الثقافية والعرفية،	لم تُذكر صراحة. 1. في قسم السلام والوحدة في تعديلات عام 2025، توجد إشارة إلى الانتقال من الممارسات الإقصائية من خلال، من بين أمور أخرى، تعزيز الضمانات القانونية والعرفية والأخلاقية. 2. تعترف المادة 65 من الميثاق الدستوري لعام 2019 بحق الجماعات العرقية والثقافية في استخدام لغتها وممارسة شعائرها الدينية وعاداتها. 3. تُعتبر الهوية أحد بنود جدول أعمال الحوار السوداني السوداني. وبما أن الهوية وثيقة الصلة بالثقافة، يُمكن الاستنتاج بأنها

© 2026. Conflict Dynamics International

	"الدستور الانتقالي لجمهورية السودان، 2025" - تأسيس	**مقترحات صمود** 1. خارطة طريق للعملية السياسية لإنهاء الحرب وإقامة الدولة السودانية. **2.** دعوة للسلام (الدكتور عبد الله حمدوك). رؤية سياسية لإنهاء الحرب، وإستعادة الثورة، وإقامة الدولة.	1. الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019[1] الصادر عن المجلس العسكري الانتقالي[2] وقوى الحرية والتغيير[3]. 2. تعديلات مجلس السيادة الانتقالي على الميثاق الدستوري للفترة الانتقالية لعام 2019.
	1. تتحمل الدولة مسؤولية تلبية احتياجات المجتمعات العرقية والثقافية المحددة (المادة 3/12). 2. يجب مكافحة العادات والتقاليد التي تنتقص من كرامة المرأة أو تقوض مكانتها (المادة 22). 3. لكل مجتمع الحق في التمتع بثقافته وتطويرها والترويج لها (المادة 42). يُحظر التمييز على أساس الثقافة (الديباجة).		تُشكل أساسًا لمزيد من المناقشات حول الترتيبات التقليدية والعرفية.

© 2026. Conflict Dynamics International